

Distr.: General
25 January 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام
ورئيسة الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى
الأمم المتحدة

أكتب إليكم اليوم مرة أخرى للإعراب عن قلقنا البالغ إزاء الحالة الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وإننا نكرر مناشدتنا المجتمع الدولي بإيلاء الاهتمام الواجب والعاجل لهذه المسألة، كما طلبنا بإلحاح من جديد إلى مجلس الأمن خلال المناقشة المفتوحة التي عقدها مؤخرا في ٢٢ كانون الثاني/يناير.

وحسبما أكدته منسق الأمم المتحدة الخاص، نيكولاي ملادينوف، في الإحاطة التي قدمها، وكما جاء في تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في الميدان، فقد شهدت بداية العام الجديد استمرار تدهور الوضع، مما أدى إلى تفاقم الظروف المتردية أصلا التي شهدتها نهاية عام ٢٠١٨.

وإن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، فيما يمثل ازدراء لمجلس الأمن وانتهاكا لالتزاماتها الواضحة بموجب القانون الدولي، تواصل دون هوادة تصعيد حملة الإجراءات القمعية والمهينة وغير القانونية التي تشنها ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ومن الواضح أن هذه الحالة من الإفلات من العقاب تتعزز من جراء فشل المجتمع الدولي في تحميل إسرائيل المسؤولية عن انتهاكاتها، وهو الفشل الذي يتسبب بلا شك في استمرار هذا الاحتلال الأجنبي الاستعماري غير القانوني. ولكن هذا الوضع ليس أمرا محتوما أو لا رجعة فيه؛ إذ يستطيع المجتمع الدولي، بل ويتوجب



عليه إعمال القانون الدولي وضمان المساءلة بهدف التخفيف من محنة الشعب الفلسطيني ومعاناته والتوصل في نهاية المطاف إلى إنهاء هذا الاحتلال غير القانوني والظلم التاريخي.

وفي هذا الصدد، وبالإضافة إلى ندائنا المستمرة إلى اتخاذ إجراءات لوقف ما تقوم به إسرائيل من أعمال غير قانونية لاستعمار أرضنا والاستيلاء عليها، يتعين علينا أيضاً أن ندعو مرة أخرى إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الأزمة الإنسانية الحادة التي تفرضها السلطة القائمة بالاحتلال على السكان المدنيين الفلسطينيين. وعلى وجه الخصوص، فإن الحصار اللإنساني وغير القانوني الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة لا يزال يتسبب بعزلة شديدة وبظروف يرثى لها من الناحيتين الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية وبالنسبة إلى حقوق الإنسان ويجب إنهاؤه، امتثالاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

فهذا الحصار يؤثر سلباً على استمرار الحياة بجميع جوانبها. وتكشف المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد والصحة والتعليم وغيرها من المؤشرات الاجتماعية عن حجم المعاناة الإنسانية التي تفرضها السلطة القائمة بالاحتلال عمداً على السكان المدنيين الفلسطينيين فيما يشكل حتماً عقاباً جماعياً يرقى إلى مستوى جريمة حرب. وقد كان لتلك المأساة أثر واسع النطاق، ولم تنج منها أي أسرة، وتأثرت منها أشد تأثير الفئات الأكثر ضعفاً، بمن فيهم النساء والأطفال، فضلاً عن كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعانون من حالات مرضية.

ولا يزال الفقر متفشياً في غزة، حيث يعيش حالياً أكثر من ٥٣ في المائة من السكان تحت خط الفقر ويعتمدون على المعونة الغذائية لمجرد البقاء على قيد الحياة. ولا تزال القيود المفروضة على الواردات والصادرات تقوّض سبل العيش، مما يحتم أيضاً ارتفاعاً مستمراً في معدلات البطالة. فوفقاً للبنك الدولي، "بلغت البطالة (في غزة) ٥٤ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠١٨، حيث كان ما يزيد عن ٧٠ في المائة من الشباب و ٧٨ في المائة من النساء عاطلين عن العمل، وسجل انعدام الأمن الغذائي نسبة مذهلة بلغت ٦٨ في المائة".

وتسجل معايير الصحة تراجعاً مستمراً حيث أن نظام الرعاية الصحية آخذ في التدهور، والعديد من الأدوية وغيرها من اللوازم الطبية الحيوية إما متوفرة بالقدر القليل أو أن الوصول إليها لم يعد ممكناً. كما أن هذا الحصار المفروض منذ عقود على غزة قد خلق ظروفاً أدت إلى ارتفاع حاد في معدلات بعض من العلل والأمراض، لا سيما سوء التغذية وفقر الدم، التي أصبحت منتشرة على نطاق واسع. ويواجه الأطباء حالياً في غزة والضفة الغربية نقصاً خطيراً في المضادات الحيوية، مما أدى إلى تفشي وباء "البكتيريا المقاومة لمضادات حيوية متعددة". كما أن حالات النقص في الطاقة والمياه النظيفة والوقود، التي تشكل أزمات خطيرة في حد ذاتها، قد أدت إلى تعزيز بيئة يمكن أن ينشأ وينتشر فيها بسهولة خطر يهدد الأمن الصحي العالمي، مثل هذا النوع من البكتيريا، مع ما يترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى في حال عدم التصدي له.

ولا تزال الإصابات في صفوف المدنيين الفلسطينيين تعزى إلى استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلية القوة المفرطة والعشوائية والقاتلة ضد المدنيين الفلسطينيين، ولا سيما ضد المتظاهرين العزل في إطار مسيرة العودة الكبرى، مما يشكل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان الواجبة لهم. ولا يزال الأطفال يتأثرون بذلك تأثيراً كبيراً، إذ أنهم يشكلون ما يزيد عن ٢٠ في المائة من مجموع عدد المصابين على يد قوات الاحتلال، الذي تجاوز ٢٩ ٠٠٠ شخص. وفي هذا الصدد، ونتيجة للحصار الإسرائيلي، فقد تحول عدد من الإصابات

غير المهددة للحياة بشكل مأساوي إلى خسائر في الأرواح بسبب حالات التأخير المطول على الحدود وإجراءات العبور الصارمة التي تعيق الحصول على العلاج الطبي غير المتاح في غزة.

وإن هذا الوضع اللاإنساني وغير القانوني الذي يرقى إلى مستوى أشد أشكال العقاب الجماعي، بما يمثل انتهاكا جسيما لاتفاقية جنيف الرابعة، ما زال يسبب معاناة إنسانية وبؤس بشري واسع النطاق، ويقوض بشدة قدرة السكان على التأقلم مع ما يترتب على الاحتلال الإسرائيلي من آثار اجتماعية - اقتصادية وجسدية ونفسية هائلة، يتحملونها منذ أكثر من نصف قرن، بما يؤدي إلى تفاقم شعورهم باليأس وتضاؤل آمالهم في مستقبل أفضل يسوده السلام.

وهذا هو أيضا حال الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، الذين ما زالوا يعانون من وطأة ممارسات الاستعمار الإسرائيلي غير القانوني التي لا هوادة فيها، والتي تنتهك حقوقا لا حصر لها من حقوق الإنسان، وتتسبب بالمشقات على نطاق واسع وتقضي على الآمال، فضلا عن إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وفي هذا الصدد، أشار منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، في الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن في ٢٢ كانون الثاني/يناير، على سبيل التحذير، إلى أنه "مع بداية عام ٢٠١٩، يتعين علينا أن نكون واقعيين إزاء الدينامية الخطرة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني التي تستمر في الكشف أمام أعيننا ... بمرور الوقت، تتضاءل بشكل منهجي إمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا تتوفر لها مقومات البقاء بفعل ما نشهده من حقائق على أرض الواقع".

وهذا الوضع غير القانوني الذي تجسده "الحقائق على أرض الواقع"، سواء كانت المستوطنات أو الجدار أو نقل ما يزيد عن ٦٠٠ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي إلى أرضنا، لا يمكن تجاهله أو التقليل من أهميته مع استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في ترسيخ احتلالها غير المشروع والمضني قدما في تنفيذ مخططاتها التي تهدف إلى ضم أرضنا بحكم الأمر الواقع. وعلاوة على ذلك، من الواضح أن هذه السياسات الاستعمارية غير القانونية هي أيضا وراء ما ترتكبه إسرائيل بشكل منهجي من انتهاكات، واحد تلو الآخر، بما يمثل خرقا جسيما للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، تؤدي إلى حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الأساسية في الإنسانية والكرامة، وإلى حرمانه من حقه في العيش في جو تسوده الحرية والسلام والأمن، وإلى قمع شعب بأكمله.

وإننا نناشد المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يتحمل مسؤولياته من أجل إنهاء هذا الوضع غير القانوني في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فلا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى صامتا بينما تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تحديه السافر لالتزاماتها والدعوات المتكررة إلى الامتثال للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، التي تواصل إسرائيل انتهاكها عمدا وبشكل استفزازي دون عواقب. وهذه الحالة من انعدام المساءلة تمكن السلطة القائمة بالاحتلال من الاستمرار في ارتكاب الانتهاكات والجرائم ضد شعبنا وأرضنا دونما رادع، مما يؤدي إلى تفاقم الوضع المتردي أصلا على أرض الواقع وإلحاق المزيد من المعاناة وزيادة التوترات وتقليص آفاق التوصل إلى حل سلمي.

لذلك، فإننا ندعو من جديد، في بداية هذا العام، إلى بذل جهود جدية ومسؤولة، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة والالتزامات والتعهدات القانونية الدولية المقطوعة، من أجل التصدي لهذا

الوضع الحرج على سبيل الاستعجال. ويتطلب الأمر اتخاذ إجراءات فورية، وفقاً لتوافق الآراء الدولي القائم منذ أمد بعيد والمكرس في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، للتخفيف من المعاناة البشرية، وإعادة الأمل إلى الشعب الفلسطيني وإنقاذ احتمالات التوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي، وهو حل يتهددده خطر شديد.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٥٥ رسالة، التي وجهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (A/ES-10/807-S/2019/45)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين

لدى الأمم المتحدة